



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

ملحق

العدد السابع والثمانين / السنة الواحدة والخمسون

جمادى الأول - ١٤٤٣ هـ / كانون الأول ٢٠٢١/٣٠/١٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>

المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية
باللغة العربية واللغات الأجنبية

ملحق العدد: السابع والثمانين السنة: الواحدة والخمسون جمادى الأولى - ١٤٤٣هـ / كانون الأول ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقويم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

- ١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup
- ٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login
- ٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلّق به وبحثه ويمكنه الاطّلاع عليها عند تحميل بحثه .
- ٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي:
 - تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .
 - تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
 - يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .
- ٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي:
 - يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
 - يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
 - يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدّات فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فاقترضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
25-1	الترميز في نماذج من شعر بشار بن بُرْد عمر محمد عبدالله و صالح محمد أرديني
39 -26	حديث الطاعون ((إذا سمعتم الطاعون بأرض...)) قراءة بلاغية في ضوء نظرية الأفعال الكلامية أسماء سعود إدهام الخطّاب
56 -40	الاحتراس في سياق أحاديث المعاملات في صحيح البخاري (ت 256هـ) إسراء غانم محمد عبدالله و عدنان عبدالسلام الأسعد
99 -57	نظام تسمية الشخصيات غير الرئيسة في رواية مدينة الله (ع) كوثر محمد علي محمد صادق جبارة و عمّار أحمد عبد الباقي الصفار
135-100	المصطلحات المزدوجة عند البغدادي (175هـ) إسراء عبد المحسن السنيسي و إبراهيم الحمداني
161 -136	الخطاب الإلهي للمرأة آيات الأحكام والقصص القرآني أنموذجًا . دراسة لغوية تحليلية . نور رياض نزار و أحمد إبراهيم خضر اللهيبيّ
192-162	بناء (فعل، وتفعل) ودلالاتهما في سورة المائدة علي محمود الشرايبي و هلال علي محمود
212 -193	الاستراتيجية مفهومًا أدبيًا عباس حسين السبعوي و أن تحسين الجلبي
239 -213	الروابط اللغوية والأساليب البلاغية الحجاجية في أدب الأطفال عند طلال حسن رفق حازم العجيلي و أحمد عدنان حمدي
270 -240	فاعلية المكان المغلق: في شعر قيس بن الملوّح واثق شاکر و نهى محمد عمر
301 -271	مصطلحات علم البيان في شرح ديوان ابي تمام للخطيب التبريزي (502هـ) أحمد سليمان الكوياني و أحمد يحيى الدليمي
343 -302	جملة صلة (اللاتي واللاتي) في القرآن الكريم - دراسة في الأبنية والتراكيب- شيبان أديب رمضان الشيباني
360 -343	تناسخ الاستبدال في رواية فارابا دراسة سيميائية محمد عبد الواحد عبد الحميد
386 -361	فن التوقيعات في عصر صدر الإسلام - دراسة تحليلية - مهند يونس رشيد
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
424 -388	المذهب المالكي وأثره في تغيير عادات مجتمع السودان الغربي فانز فتح الله عبدالوهاب محمود و بشار أكرم جميل
442 -425	مشاركة حزب الاستقلال المغربي في ائتلاف الحكومة 1977-1981 كريم سالم حسين البدراني * و رابحة محمد خضير
466 -443	نواب بيروت والقضايا الاجتماعية 1943 -1958

	وسام أُلطف عبدالحميد خضير و جاسم محمد خضير الجبوري
495 -467	السلطان عبد العزيز ووصاية أحمد ابن موسى (باحماد) عليه عمر محمد طه عاشور و صفوان ناظم داؤد
518 -596	منصب إمرة الأمراء من الظهور إلى الانهيار (324_334هـ/935_945م) قتيبة أحمد عبدالله
بحوث علم الاجتماع	
539 -519	المواقع الإلكترونية للقنوات الفضائية ودورها في تنمية الصحة الإنجابية دراسة ميدانية في مدينة بغداد فراس عباس فاضل البياتي
560 -540	جدلية النمو السكاني وأزمة السكن دراسة تحليلية في الديموغرافية الحضريّة نادية صباح الكباجي
598 -561	الهولوكوست بين الوعي بالتاريخ والحدائث الغربية عند زيجمونت باومان حسين ذنون العلاف
بحوث المعلومات والمكتبات	
648 -599	التخطيط الاستراتيجي لإعادة تأهيل المكتبة المركزية لجامعة الموصل دراسة حالة زبيدة حازم سالم و سمية يونس الخفاف
بحوث علم الفلسفة	
674 -649	نظرية الخلق بين الجود والصدور عند أبي البركات البغدادي أحمد مهدي تيك* و عثمان قره دنيز
بحوث الشريعة والتربية الإسلامية	
713 -675	الإمام ابن حجر الهيتمي في التفسير سورة هود أنموذجاً صفا نشوان الطائي و عمار يوسف العباسي
بحوث طرائق التدريس و علم النفس	
738 -714	اشتقاق شبكات الأودية المائية من نماذج الارتفاع الرقمي SRTM باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ((حوض نهر الخابور في الجانب العراقي أنموذجاً)) صباح عمر سليمان البرواري و ليث حسن عمر

مشاركة حزب الاستقلال المغربي في ائتلاف الحكومة

1981-1977

كريم سالم حسين البدراني* و رابحة محمد خضير*

تأريخ القبول: 2020/10/17

تأريخ التقديم: 2020/9/19

المستخلص:

يُعدُّ حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية السياسية في المغرب الذي أسس منذ 11 كانون الثاني يناير 1944، بقيادة علال الفاسي وأحمد بلافريج وأحمد مكار وعبد الكريم غلاب وآخرون، وفي اليوم ذاته تقدم الحزب بوثيقة عرفت بـ (وثيقة الاستقلال) إلى سلطان المغرب محمد الخامس الذي بدوره قدمها إلى سلطات الحماية الفرنسية المحتلة وقد ضمت أهم بنودها إنهاء الحماية على المغرب. ويكون بذلك قد عبر عن طموحات الشعب في التحرر والاستقلال من الاستعمار الثنائي (الفرنسي- الإسباني) وكان للحزب دوراً بارزاً في مقاومة الاحتلال الأجنبي دبلوماسياً وعسكرياً حتى نيل المغرب الاستقلال في 3 آذار/ مارس 1956، كما كان للحزب دور مميّز في التطورات السياسية بعد الاستقلال وما زال إلى اليوم يؤدي دوراً كبيراً في الحياة السياسية المغربية.

وفي ما يخص المدة (1977-1981) كان لحزب الاستقلال نشاطاً ومواقف من التطورات السياسية في المغرب وأهمها مشاركته في الائتلاف الحكومي لتنفيذ برنامج الإصلاح، وكما كان له موقفاً من التعديلات الدستورية لعام 1980، والأزمة الاقتصادية التي قادت إلى قيام انتفاضة 1981، وعرفت بانتفاضة الخبز الأولى، كما كان له دور من مؤتمر القمة الإفريقية (نيروبي) في كينيا 1981. الكلمات المفتاحية: حزب، الاستقلال، المغرب.

* طالب ماجستير/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل .

* أستاذ مساعد/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل .

المقدّمة :

يُعدُّ حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية السياسية في المغرب الذي أُسس منذ 11 كانون الثاني يناير 1944، بقيادة علال الفاسي وأحمد بلافريج وأحمد مكوار وعبد الكريم غلاب وآخرون، وفي اليوم ذاته تقدم الحزب بوثيقة عرفت بـ (وثيقه الاستقلال) إلى سلطان المغرب محمد الخامس الذي بدوره قدمها إلى سلطات الحماية الفرنسية المحتلة وقد ضمّت أهم بنودها إنهاء الحماية على المغرب، ويكون بذلك قد عبر عن طموحات الشعب في التحرر والاستقلال من الاستعمار الثنائي (الفرنسي-الإسباني) وكان للحزب دور بارز في مقاومة الاحتلال الأجنبي دبلوماسياً وعسكرياً حتى نيل المغرب الاستقلال في 3 آذار/ مارس 1956، كما كان للحزب دور مميز في التطورات السياسية بعد الاستقلال ومازال إلى اليوم يؤدي دوراً كبيراً في الحياة السياسية المغربية.

وشارك حزب الاستقلال في العملية السياسية بعد معارضة دامت قرابه 14 عاماً، في المدة 1962-1976 وجاءت المعارضة على إثر قيام الملك الحسن الثاني إعلان حاله الطوارئ في البلاد، وعد حزب الاستقلال تلك الخطوة مخالفة لدستور عام 1962، وجاءت قضية الصحراء الغربية أواخر عام 1974 لتحدث تكاتف سياسي بين المؤسسة الملكية وحزب الاستقلال نحو تلك القضية التي عدت قضية مقدسة تمثلت في وحدة التراب الوطني، واستكمال السيادة الوطنية للبلاد، وقد استثمر الحزب تلك المناسبة التي أحدثت انفراجاً سياسياً في البلاد ودخل حزب الاستقلال العملية السياسية.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأوّل أسباب مشاركة الحزب في الائتلاف الحكومي، أمّا المحور الثاني فقد تحدث عن التعديلات الدستورية التي أدت إلى تعديل بعض فقرات دستور عام 1972، وجاء المحور الثالث عن الأزمة الاقتصادية التي قادت إلى قيام انتفاضة، 1981 أمّا المحور الرابع والأخير

تحدثت عن موقف حزب الاستقلال من عقد مؤتمر القمة الإفريقي نيروبي في كينيا 1981.

مشاركة حزب الاستقلال في الائتلاف الحكومي 1977-1981

بدء حزب الاستقلال من تغيير نهجه السياسي من موقفه المعارض في مشاركة الحكومة، للدخول في الائتلاف الحكومي ليأخذ دوره السياسي من تشكيل الحكومة، نظراً للظروف والمستجدات الجديدة التي طرأت على الأوضاع السياسية المغربية تمثلت بقضية الصحراء والمسيرة الخضراء وقد كان لحزب الاستقلال مواقف من تشكيل الائتلاف الحكومي الجديد 1977-1983 وتمثلت:

أولاً: موقف حزب الاستقلال من تشكيل الحكومة:

وفقاً لدستور عام 1972 فإن الحكومة مؤلفة من مجلس وزاري يضم رئيس الحكومة (الوزير الأول) والوزراء⁽¹⁾، ويقوم الملك بتعيين الوزير الأول والوزراء، ويعفيهم من مهامهم، ويقيلهم⁽²⁾، وتسند السلطة التنفيذية للوزير الأول، حسب المادة (63) من الدستور⁽³⁾.

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1977⁽⁴⁾، قدم الوزير الأول أحمد عصمان⁽⁵⁾ وأعضاء حكومته استقالتهم إلى الملك الحسن الثاني⁽¹⁾، ثم كلف

(1) المادة (58)، من دستور المملكة المغربية لعام 1972، مطبعة الانباء، (الرباط 1972)، ص 25.

(2) المادة (24)، المصدر نفسه، ص 11.

(3) بموجب المادة (63) من دستور 1972، تسند السلطة التنفيذية إلى الوزير الأول، وهذا لا يعني أن الملك فقد أي إشراف ملكي على السلطة التنفيذية، يبقى الملك القائد العام للجيش ورئيس الوزراء، أما الوزير الأول فيرأس مجلس الحكومة. ينظر: أمال جسام حميد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب 1972-1995، بغداد 2018، ص 65.

(4) رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال للنشر، (الدار البيضاء، 1987)، ج 2، ص 11.

(5) أحمد عصمان : سياسي مغربي ولد 1930 بمدينة وجدة ، واكمل دراسته فيها ، حصل على الاجازة في الحقوق وشهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الخاص والعام، وكان صديقاً للملك

مرة أخرى من الملك بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 1977⁽⁵⁾.

وتُعدُّ حكومة عصمان من أضخم الحكومات في تاريخ المملكة المغربية؛ لأنَّها ضمت (32) وزيراً (4 وزراء دولة، 20 وزيراً، 8 كتاب بدرجة وزير)⁽²⁾. وقد حصل حزب الاستقلال على (8) حقائب وزارية (1 وزارة دولة، 4 وزراء، 3 كتاب دولة)⁽³⁾. وأعلن حزب الاستقلال حرصه على الإسهام في تطبيق البرنامج الحكومي

محمد الخامس وصهرًا للملك الحسن الثاني ، التحق بالديوان الملكي عام 1955 ، وتولى عدة مناصب أهمها : وزيراً للخارجية عام 1957 ، وكتائباً للدولة عام 1959 ، انتخب رئيساً للحكومة المغربية خلال المدة (1977-1979) ، للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالسلام البكاري ، دلي الاحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955-2001 ، مع نصوص الدساتير والظواهر وتاليف الحكومات وتعيين أو اعضاء الوزراء ، مراجعة : عمر بالحسن ، تقديم : محمد المنصور ، مطبعة بني ازناس ، (سلا ، 2002) ، ص ص 152-153 .

(1) الحسن الثاني : ولد عام 1929 في مدينة الرباط ، حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط ، نفي مع والده محمد الخامس ، عين رئيساً لاركان الجيش الملكي المغربي بعد الاستقلال ، وعين ولياً للعهد في 9 تموز/يوليو عام 1957 ، تم تنصيبه ملكاً على المغرب في 26 شباط / فراير عام 1961 بعد وفاة والده ، عرف بقوة ذكائه حتى وصف ب(اشكالية القرن) ، دام حكمه 38 عام توفي عام 1999 ، للمزيد من التفاصيل ينظر هدى حسن موسى الخفاجي ، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية ، حتى عام 1979 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، (الجامعة المستنصرية ، 2005) ؛فاروق محمد النبهان ، "الحسن الثاني ملك المغرب" ، مجلة دعوة الحق ، العدد : 1 ، (الرباط ، 1980) .

(2) محمد مصطفى القباچ، المسلسل الديمقراطي: الوقائع والافاق 1975-1983 التجربة الديمقراطية، (دم، دت)، ص159.

(3) نبيه الاصفهاني، "الاستمرارية والتغيير في المغرب السياسي المعاصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 56، (القاهرة، 1979)، ص91.

وإلى ضرورة عودة المؤسسات وقرار الديمقراطية وعلاج المسائل الاقتصادية والاجتماعية (1).

برر حزب الاستقلال عن قبوله في المشاركة بالحكومة بما يأتي:

1- جاءت المشاركة وفقاً للنتائج التي حصل عليها الحزب سواءً في استحقاقات الانتخابات البلدية والقروية في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 او استحقاقات الانتخابات التشريعية في حزيران/ يونيو 1977 (2).

2- جاءت المشاركة تلبية لدعوة الملك الموجهة للحزب (3).

3- كانت المشاركة بعد تضمين رئيس الحكومة الحد الأدنى من برنامج حزب الاستقلال في بيانه الحكومي، وقد أكد أمين الحزب محمد بوسته، مشاركة الحزب بالحكومة "وعلى حد أدنى من برنامجنا تقدمنا به في وثيقة إلى السيد الوزير الأول المعين... وقد قبلها لتكون أساساً لعمل الحكومة وتبناها جملة وتفصيلاً".

وقد أشار الحزب إلى الأسس التي استند إليها الحد الأدنى للحزب بما يأتي:

أ- خلق جو من التعبئة الوطنية للمساهمة الشعبية في البناء وإذكاء الحماس بمبادرات جديدة وأساليب جديدة.

ب- القيام بمنجزات ملموسة لمصلحة السكان ولاسيما الشباب.

ج- إتاحة فرص التعليم للجميع وتجنيد كل المتعلمين للقيام بالتدريس، وربط التعليم بالتنمية وبممارسة حق الشغل.

د- القيام ببعض العمليات في مجالات الصحة والسكن والفلاحة من منظور التغلب على المشاكل القائمة بالتعبئة وإشراك المواطنين (1).

(1) عبد الرحيم سعدوني وضرغام مسروجة، حزب الاستقلال الجهاد من اجل التعادلية، جريدة السياسية، العدد: 163، (الدار البيضاء، 1989)، ص3.

(2) محمد ضريف، الاحزاب السياسية المغربية، أفريقيا الشرق، (الدار البيضاء، 1988)، ص199.

(3) ينظر: حزب الاستقلال، المؤتمر العاشر 1978، مطبعة الرسالة، (الرباط، 1978)، ص6.

٥- برر الحزب بمشاركته بقضية مهمة ضمن أهدافه المصيرية والمتعلقة بـ (قضية الصحراء الغربية) ولاسيما أنها تحتاج إلى اقناع الرأي العالم العالمي والأفريقي (2).

4- إن مشاركة الحزب كانت تنسجم بما كان يناهض به الحزب بـ (البرنامج الديمقراطي) بعد إقدام النظام السياسي على تمهيد السبيل أمام قيام الحياة السياسية في البلاد على أسس دستورية(3).

5- قبول الحزب المشاركة في الحكومة بعد عزوف دام عقد ونصف ضمن المعارضة، بدأ من 4 شباط/ فبراير 1963 لغاية 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1977(4).

ثانياً: موقف حزب الاستقلال من التعديلات الدستورية 1980:

بسبب فشل سياسة الحكومة في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، قدم رئيس الحكومة أحمد عصمان طلب استقالته من الحكومة، وافق الملك الحسن الثاني عليها في 7 آذار/ مارس 1979 (5)، كلف الملك الحسن الثاني

(1) ضريف ، المصدر السابق، ص200.

(2) نور الدين الطاهري، "سياسة تعريب التعليم في المغرب"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 165، (بيروت، 1992)، ص133.

(3) عبدالقادر الشاوي، حزب الاستقلال 1944-1982، مطبعة النجاح الجديد ، (الدار البيضاء ، 1990) ، ص184.

(4) حزب الاستقلال، المؤتمر العاشر 1978، ص7؛ جريدة العلم، العدد: 10237، (الرباط، 1981)، ص1.

(5) حركة الوفاق الوطني العراقي ، عن بعض قوى المعارضة في القطر المغربي، ملف المغرب العربي ، الرقم 81 / 244 ، في 27 / 11 / 1979 ، ص4.

المعطي بوعبيد بتشكيل حكومة جديدة برئاسته بمرسوم ، المرقم 77 و79 و1 بتاريخ 29 آذار 1979⁽¹⁾.

شهد عام 1980 تنظيم استفتاءين دستوريين، الأوّل: في 23 أيار/ مايو ضم تعديل المادة (21) من دستور 1972، إذ تم تحديد سن الرشد للملك من (18) سنة إلى (16) سنة⁽²⁾. كما تضمن أيضاً تغيير تركيبة مجلس الوصاية، إذ حددت مدة الوصاية بـ (20) سنة بدلاً من (22) سنة، واسندت رئاسة المجلس لرئيس المجلس الأعلى للقضاء بدلاً من شقيق الملك⁽³⁾. وقد جاءت نسبة التصويت على تعديل المادة (21) في الاستفتاء يوم 23 أيار/ مايو 1980 بـ (99,71%)⁽⁴⁾. أمّا التعديل الثاني للمادتين (43، 95) من الدستور، فقد جرى تعديلهما في 30 أيار من العام ذاته، فقد ضمنت المادة (43) قرار تأجيل الانتخابات وجراء استفتاء دستوري يهدف إلى تمديد ولاية مجلس النواب من (4) إلى (6) سنوات⁽⁵⁾، أمّا المادة (95) فقد ضمنت تعديلات تخص الطرق الدستورية للمجالس البلدية والقروية⁽⁶⁾.

وقد جاءت نسبة التصويت في الاستفتاء على تعديل المادتين (43، 95) نسبة (96,74%)⁽⁷⁾.

(1) عبدالوهاب عبدالعزيز ابو خمرة، دور أحزاب المعارضة في الحياة الأساسية في المغرب 1962_1992، أطروحة دكتوراه كلية التربية للعلوم الإنسانية ، (جامعة تكريت ، 2015) ص263.

(2) عبدالكريم غلاب ، سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم دراسة دستورية سياسية، (الرباط ، 1987) ص50.

(3) مجلة الدستور، العدد: 468، (لندن، 1980)، ص15.

(4) بيرنابي لويس كارسيا، الانتخابات المغربية منذ عام 1960 الى الان..(دراسة علمية موثقة)،ترجمة:بدبعة خرازي ، مطبعة النجاح الجديد ، (الدار البيضاء، 2007) ص112.

(5) بسبب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها البلاد والنتيجة عن تردي اسعار الفوسفات الفوسفات الذي يعد عصب الموازنة للبلاد، فضلا عن الحرب الاستنزافية في الصحراء وتزايد حجم المديونية الخارجية التي وصلت قرابة (10 مليار دولار) في عام 1981.

(6) ينظر: دستور 1972، المملكة المغربية، ص37.

(7) كارسيا، المصدر السابق، ص112.

وكان موقف حزب الاستقلال من التعديلات الدستورية هو مساندة التجربة الديمقراطية والموافقة على اجراء التعديلات الدستورية ومتوافقاً مع سياسة الملك والاحزاب المؤيدة له، في حين عارض حزب الاتحاد الاشتراكي التعديلات الدستورية التي رأى انها ضد الديمقراطية وتعمل على التحول إلى النظام الاستقراطي، وقد بذل الحزب جهود كبيرة في سبيل انجاح استفتاءي (23-30) أيار/ مايو 1980، عل الرغم تأكيده أن مجلس النواب لا يمثل الخريطة السياسية الحقيقية للبلاد (1).
ثالثاً: انتفاضة الخبز الاولى، (انتفاضة 1981) وموقف حزب الاستقلال منها:

تعرّض الاقتصاد المغربي إلى هزات كبيرة في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن العشرين، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى الركود في اقتصاديات العالم ومن بينها المملكة المغربية التي ادت إلى تراجع صادراتها ولاسيماً مادة الفوسفات الخام الذي يعد عصب الاقتصاد المغربي (2)، كما تعرضت البلاد إلى موسم جفاف شديد خلال المدة (1980-1981) (3) فكان لذلك تداعيات خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء (4)، فضلاً عن تعرض المغرب لحرب

(1) عادل السمالي، "الاحزاب براكين ملتبهة تتفجر حيوية ونشاط وصراعات، مجلة الوطن العربي"، العدد: 179، (باريس، 1980)، ص34؛ جريدة العلم، العدد: 10970، (الرباط، 1980)، ص1.

(2) يعد الفوسفات من اهم صادرات المغرب الخارجية واهم موارد لموازنة الدولة، إذ هبط سعر طن الفوسفات الخام الى (30) دولار عام (1980) في حين ارتفع سعر النفط بشكل كبير عام 1980 مما سبب في عجز كبير للموازنة... ينظر: مجلة وجهة نظر، العدد: 36-37، محكمة الرباط، السنة العاشرة، (الرباط، 2008)، ص30؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، د.ت)، ج1، ص159.

(3) مارك تسلر، الاستراتيجية السياسية للملك الحسن الثاني وابعاد التعبئة الدعائية الشعبية، ترجمة: ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، 1985)، ص4.

(4) كان لموسم الجفاف تأثير سلبي على الفلاحين إذ خسروا معظم ثروتهم الحيوانية مما ادى الى نزوحهم باتجاه المدن إذ سكنوا في اطرافها في احياء الصفيح مما شكل بدوره عبئاً عليهم وعلى سكان المدن ادى الى اختلال التوازن السكاني والاقتصادي. للمزيد من التفاصيل ينظر: جيل بيرو، صديقنا الملك، ترجمة: ميشيل خوري، (دمشق، 2002)، ص ص304-307.

استنزاف كبيرة ضد جبهة البوليساريو⁽¹⁾، اثر ضم الاخير الصحراء الغربية ولاسيما في المدة (1978-1981) مما ارهق ميزانية الدولة التي خصصت قرابة 40% من موازنتها العامة⁽²⁾.

إزاء تلك الأوضاع الصعبة اضطرت الحكومة المغربية للاستدانة الخارجية⁽³⁾ ولاسيما من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما سبب في زيادة حجم المديونية الخارجية بمعدلات خطيرة⁽⁴⁾ وبالتزامن مع ذلك الوضع اذاعت وكالة المغرب العربي للأنباء قصاصة إخبارية قالت فيها أن الحكومة المغربية تعتزم فرض زيادات مرتفعة في كل الموارد الأساسية: (الدقيق 40%، السكر 50%، الزيت 28%، الحليب 14%، الزبدة 76% وجاءت هذه الزيادة بعد زيادات سابقة فرضت خلال عامي (1979-1980)⁽⁵⁾. وقد لاقت قرارات الحكومة معارضة شديدة من الشارع المغربي إلا إن الحكومة تحججت بالأزمة العالمية وانعكاساتها على البلاد، ولا يوجد غير زيادة

(1) جبهة البوليساريو : أسست في 10 حزيران/ يوليو 1973 بقيادة مصطفى السيد ولي وقد تبنت هذه الجبهة فكرة الاستقلال عن المغرب حسب ما اقره المؤتمر الثاني للجبهة في 25 اب / اغسطس 1974 ، وقد وقفت كل من الجزائر وليبيا الى جانب الجبهة ودعمتها لوجستياً واعلامياً . للمزيد من التفاصيل ينظر : عزيزة بدر ، "الصحراء الغربية ومفاوضات 2007" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170 ، (القاهرة، 2007) ، ص 150 .

(2) احمد ثابت، "تحولات الديمقراطية المغربية بين انتفاضة الخبز وملف الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 76، (القاهرة، 1984)، ص118؛ المصدر نفسه، ص303.

(3) حامد عبد الحمزة العلي ونور عبد المحسن خادم، "موقف حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من التطورات السياسية الداخلية في المغرب 1976-1982"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، (بغداد، 2018)، ص7.

(4) ازدادت ديون المغرب خلال عام 1978 الى اكثر من 3 مليارات لتتضاعف الى نحو 9,5 مليار دولار خلال عامي (1981-1982) لتصل الى ذروتها عام 1983 لتسجل 13,6 مليار دولار للمزيد من التفاصيل، ينظر: احمد المنيسي واخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، 2004)، ص93.

(5) بيرو، المصدر السابق، ص 307-308.

الضرائب لسد العجز، الأمر الذي جعل المكتب التنفيذي للكونفدرالية المغربية للشغل (1) يدعو لإضراب عام (2).

ولاقت قرارات الحكومة معارضة قوية من جميع الأحزاب السياسية المغربية ولاسيما حزب الاستقلال الذي طالب الحكومة بتأجيل تلك القرارات (3) فضلاً عن قيام الأحزاب بتأليب الرأي العام بغيبة الضغط على الحكومة. ولم تكف بذلك فقد قدمت طلباً إلى الملك الحسن الثاني للتحكيم بينها وبين الحكومة وطالبت بإلغاء تلك القرارات وتقديم مقترحات لمعالجة الأزمة، وفي 6 حزيران/ يونيو 1981 جاءت الاستجابة لطلبهم من خلال اصدار تعليمات ملكية إلى الحكومة بتخفيض نسبة الزيادة إلى (50%) (4).

إن ذلك الإجراء كان بمثابة (حل ترقيعي) للزمة فلم يعالج جوهر الازمة، وازداد الأمر سوءاً عندما جاءت نتائج امتحانات البكالوريا للمرحلة الثانوية العامة في 15 حزيران/ يونيو والتي بلغت نسبة الرسوب فيها (85%) (5) مما أثار حفيظة الطلبة

(1) يعد العمل النقابي من الركائز المهمة في المجتمع المغربي، وقد حظي بامتيازات عدة بفعل قوة تنظيمه وقاعدته الجماهيرية منذ زمن الحماية الأجنبية على المغرب، فقد قاد الصراع الى جانب الحركات الوطنية ضد الاستعمار الاجنبي، لذلك بعد الاستقلال اصبحت النقابات محط اهتمام ومنافسة بين الاحزاب السياسية المغربية لدعم وجودها ومواقفها، فسارعت الى كسب النقابات العمالية والمهنية أو تأسيسها. ينظر: عبد الله ابراهيم، الحزب والنقابة، (الدار البيضاء، 1976، ص20.

(2) مجلة وجهة نظر، العدد: 36-37، (الرباط، 2008)، ص30.

(3) ابو خمرة، المصدر السابق، ص276.

(4) محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، (الدار البيضاء، 1992)، ص109.

(5) شهدت الاعوام (1979-1980) اضرابات طلابية مستمرة بسبب السياسة التعليمية الفاشلة التي انتهجتها الحكومة، وعلى الرغم من دعوة العاهل المغربي في ايار/ مايو 1980، ممثلين الاحزاب السياسية والنقابية والمهنية لعقد ندوة في مدينة ايفران، لوضع ميثاق وطني للتعليم، لكن اللقاء لم يسفر عن شيء وباء بالفشل، لذا قام الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالاسحاب من اللجنة من العام ذاته، وقام بحركة احتجاجية بعد تراجع الحكومة عن تعهداتها بشأن اصلاح الجانب

الطلبة وأولياء امورهم وبالأخص بعد دعوة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى الاضراب فاستجاب الطلبة للدعوة وشاركوا في الاضراب. وكان الاتحاد الوطني من المنددين للسياسة التعليمية التي انتهجتها الحكومة وعدم تبنيتها لسياسة تعليمية ناجحة (1).

كان لانتفاضة الطلبة رد فعل داخل المجتمع المغربي، فقد ساند اتحاد العمال المغربي الطلبة في اضرابهم، كما شارك العمال المغربية في مدينة الدار البيضاء في الاضراب، وقد استجابت الجماهير النقابية للدعوة وادى الاضراب إلى شل مؤسسات الدولة ولاسيما الخدمية منها في العاصمة (2).

وما ان جاء يوم 20 حزيران حتى دعت نقابة الكونفدرالية للشغل التابعة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى الاضراب العام في العاصمة (3) وبدأت المواجهات في الساعة 11 صباحاً بين المتظاهرين والشرطة التي حاولت تفريقهم بالقوة. وكانت هتافات المحتجين "مثيران يرفع الحد الأدنى للأجور والحسن الثاني يرفع الأسعار" وعند الظهر خرج موكب يقدر بثلاثة الاف متظاهر من حي (الصفوح) في الدار البيضاء لتفريق المتظاهرين فقد بادر وزير الداخلية ادريس البصري (4)

التعليمي. ينظر: حزب التقدم والاشتراكية، كيف نخرج من ازمة التعليم، دار البيان، (الدار البيضاء، 1981)، ص10.

(1) رشيد خشانة، "ابعد من سنة مدرسية بيضاء وراء التحركات الطلابية"، مجلة النهار العربي والدولي، العدد: 201، (باريس، 1981)، ص8.

(2) المصدر نفسه، ص8.

(3) حميدة ننع، "السبت الأسود في الدار البيضاء"، مجلة السفير، العدد 2593، (بيروت، 1981)، ص91؛ موسوعة وثائق واحداث، احتجاجات 1981 بالمغرب شهداء الكوميرا، 2016/9/13، ص2. شبكة المعلومات الدولية (النت) على الموقع: www.aljazeera.net

(4) ادريس البصري: مواليد 1938، حصل على شهادات العليا في العلوم السياسية، عين مساعداً في كلية الحقوق بالرباط، شغل منصب مدير الشؤون العامة بوزارة الداخلية، وفي عام 1974 عين كاتباً للدولة في وزارة الداخلية، ثم اصبح وزيراً للداخلية من 1974 الى عام 1999، كان له دوراً كبيراً في قمع التظاهرات والاضطرابات واعتقال قادة المعارضة. للمزيد من التفاصيل ينظر: ابو خمرة، المصدر السابق، ص241.

بإصدار شائعات حول تسرب عناصر جبهة البوليساريو إلى قلب العاصمة مما اتاح للحكومة فرصة لقمع الانتفاضة بشدة وقوة⁽¹⁾.

على الرغم من الإجراءات القاسية التي اتخذها ادريس البصري ضد المتظاهرين إلا إنَّ الوضع خرج عن سيطرة الشرطة لولا تدخل الجيش الذي استخدم المدرعات في تقاطعات الشوارع الرئيسية واخذت الطائرات تجوب سماء العاصمة، وبدأت حملة قمع شرسة ضد المتظاهرين بالهراوات والرصاص الحي وتم قتل واعتقال مئات المتظاهرين؛ إذ أعلنت الحكومة أنَّ عدد الضحايا وصل إلى (66) قتيلاً و(130) جريح⁽²⁾، بينما يذكر بيرو أنَّ عدد الضحايا قدر ما بين (600-1000) شخص، ثلث القتلى كانوا من الفتيان. أمَّا الجرحى فيعدون بالآلاف، واعتقل ما بين (6000-10,000) آلاف شخص، وقد تعرض المعتقلين لأبشع أنواع التعذيب مما أدى إلى وفات العشرات منهم الذي زاد من عدد الضحايا⁽³⁾. وحقيقة القول إنَّ احتجاجات عام 1981 كانت أشدَّ خطورة على النظام السياسي الحاكم وهذا ما أكَّده الملك الحسن الثاني بالقول "إنَّ أحداث 1981 أشدَّ خطورة، لأنها كانت مقصودة ومنظمة"⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة التي وقعت في صفوف المتظاهرين، إلا أنهم استطاعوا ان يجبروا الملك والحكومة عن العدول عن قراراتهم⁽⁵⁾.

وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1981 تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة المعطي بو عبيد⁽⁶⁾. في المدة (23-25) من نيسان/أبريل 1982، عقد حزب الاستقلال

(1) بيرو، المصدر السابق، ص 308-309.

(2) ابو خمرة، المصدر السابق، ص 277.

(3) بيرو، المصدر السابق، ص 310.

(4) ايريك لوران، ذاكرة الملك الحسن الثاني، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، (الرياض، 2002)، ص 128.

(5) ابو خمرة، المصدر السابق، ص 277.

(6) حزب الاستقلال في مؤتمره الحادي عشر، مراجعة للماضي وتخطيط للمستقبل، جريدة الانوار، العدد: 231، (لندن، 1982)، ص 6.

مؤتمره الحادي عشر في العاصمة الدار البيضاء، أكدّ الحزب خلال جلساته البدء بالاستعداد للانتخابات القادمة المزمع إجراؤها في عام 1983، كما راجع مشاركته في الحكومة في السنوات الخمس المنصرمة، ووضع استراتيجية للتعامل مع القوى السياسية المغربية في ضوء المستجدات التي ظهرت على الساحة السياسية المتمثلة بظهور احزاب جديدة⁽¹⁾.

أما موقف حزب الاستقلال فكان جزءاً من سياسة الحكومة، ولم يتخذ اجراءات ضد سياسة الحكومة مثل إجراء ليس في صالحه وهو ما أثر على رصيده الشعبي وقلل من شعبيته.

رابعاً: موقف حزب الاستقلال من قضية الصحراء الغربية 1981:

نالت قضية الصحراء الغربية اهتمام حزب الاستقلال، وجاءت هذه الأهمية كونها تمس أجزاء المغرب التي حدث حولها خلافات دولية لسنوات طويلة، ولم يجد لها حلاً، فقد كان لحزب الاستقلال موقفاً واضحاً من تلك القضية منذ بدايتها⁽²⁾، إلا إن موقفه برز في المحافل الدولية من خلال مؤتمر نيروبي في كينيا الذي عقد في 26 حزيران/ يونيو 1981 إذ حضر المؤتمر وفد رفيع المستوى يرأسه الملك الحسن الثاني، ليعلن موقف بلاده من قضية الصحراء بكلمته أمام المؤتمر التي جاء فيها: "قررنا الالتزام بإجراء استفتاء مراقب ضمن الإجراءات التي ستحقق أهداف التوصيات الأخيرة للجنة الحكماء"⁽³⁾، ليعلن بذلك موافقة بلاده على إيقاف إطلاق النار في الصحراء الغربية، وإجراء استفتاء بإشراف أممي ورقابتها و(منظمة الوحدة الأفريقية)⁽⁴⁾، على أن يكون الاستفتاء، حول الاندماج في المملكة المغربية أو

(1) حزب الاستقلال في مؤتمره الحادي عشر، ص7.

(2) محمد علي داهش، مشكلة الصحراء الغربية من معاهدة مدريد 1975 الى مفاوضات نيويورك 2008، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2008) ص49.

(3) منظمة الوحدة الأفريقية: منظمة اقليمية تعمل في اطار القارة الافريقية، وفي 22 ايار/ مايو 1963 تم عقد مؤتمر في (اديس ابابا) عاصمة اثيوبيا حضره رؤساء (30) دولة مستقلة ووقعوا ميثاق منظمة، وفي 25 ايار من العام ذاته تم الاعلان عن انشاء هذه المنظمة، وتؤمن المنظمة في

الاستقلال (1) وأصرَّ أن يكون إجراء الاستفتاء بوجود الجيش المغربي وإشراف الإدارة المغربية (2).

إلَّا إنَّ جبهة البوليساريو عارضت مطلب الاستفتاء المغربي بهذه الصيغة، وطالبت بانسحاب القوات والإدارة المغربية من الصحراء الغربية مع إجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب ممَّا دفع المغرب إلى رفض القرارات الخاصة بلجنة الحكماء (3).

وانعكست قرارات مؤتمر (نايروبي) على الوضع الداخلي المتمثل بالعلاقة بين المعارضة (حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي) والمؤسسة الملكية والاعلوية البرلمانية (حزب التجمع الوطني وحزب الاستقلال والحركة الشعبية) فيما يخص بإجراء الاستفتاء (4).

فحزب التقدم والاشتراكية ايد قرار الملك بخصوص الاستفتاء في قمة (نايروبي) في محاولة منه للمناورة وخشية الاصطدام المباشر للاعتراض عن قرار الملك (5).

أمَّا موقف حزب الاتحاد الاشتراكي فكان من أشد المنتقدين للاستفتاء إذ أصدر المكتب السياسي للحزب في 10 أيلول/ سبتمبر 1981 بياناً جاء فيه: "إن تنظيم استفتاء شعبي وديمقراطي طبقاً للدستور يدعو مجموع الشعب المغربي للتعبير عن موقفه بكل وضوح حول قرارات لجنة التطبيق المجتمعة في نايروبي والمتعلق

سياسة عدم الانحياز ونبذ العنصرية، وتؤمن بحقوق الانسان. للمزيد من التفاصيل ينظر: يحيى كاظم حمودي المعموري وعذراي ثائر هادي الهلالي، الهيكلية الادارية والقانونية لمنظمة الوحدة الافريقية 1973-1999، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، العدد: 4، (العراق، 2017)، ص ص1549-1570.

(1) الأيوبي، المصدر السابق، ص179.

(2) ابو خمرة، المصدر السابق، ص281.

(3) الايوبي، المصدر السابق، ص179.

(4) ميتكس، المصدر السابق، ص44.

(5) محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية 1962-1991، (الدار البيضاء، د.ت)، ص81.

بمستقبله ووحدتنا الترابية .. هذا القرار يعني الاستعداد للاستسلام بل وحتى التخلي عن السيادة المغربية على اقاليم الصحراء الغربية⁽¹⁾.

كما انتقد زعيم الحزب عبد الرحيم بو عبيد السياسية الخارجية المغربية المتبعة بشأن قضية الصحراء مما مثل تحدياً صارخاً للمؤسسة الملكية إذ اثار الشبهات حول عزم الملك على التخلي عن جزء من مملكته⁽²⁾.

فجاء رد فعل الملك عنيفاً، إذ أمر بإلقاء القبض على بو عبيد وبعض قيادات حزبه بتهمة إهانة السلطة الملكية وتم سجنه لمدة عامين، أمّا نواب حزب الاتحاد الاشتراكي فقد فرضت عليهم الإقامة الجبرية⁽³⁾.

وأمّا حزب الاستقلال فقد أيد إجراء استفتاء مبرراً الجوانب الايجابية له منها الابقاء على الجيش والإدارة المغربية، وعدم تسمية جبهة البوليساريو طرفاً بالاستفتاء⁽⁴⁾.

وفي السياق ذاته فقد انتقد الحزب موقف حزب الاتحاد الاشتراكي المعارض لقرار الملك والحكومة، واصفاً موقف حزب الاتحاد الاشتراكي بأنه: "خيانة لوحدة التراب المغربي المتواطئ مع إعداء لنسف مقوماتها"⁽⁵⁾.

الخاتمة:

إن دراسة موقف حزب الاستقلال من الائتلاف الحكومي في المدة 1977-1983 تعود إلى مجموعة من النتائج:

-
- (6)المصدر نفسه، ص82.
 - (1) بيرو، المصدر السابق، ص318.
 - (2) المصدر نفسه، ص320.
 - (3) معتصم، المصدر السابق، ص81.
 - (4) المصدر نفسه، ص82.

1- شارك الحزب في التشكيلة الحكومية خلال المدة (1977-1983) لتنفيذ البرنامج الإصلاحى الذى وعد الجماهير بتطبيقه خلال مشاركته فى الائتلاف الحكومى.

2- مارس حزب الاستقلال حضوره البرلمانى خلال الدورة البرلمانية (1977-1983) وتجلّى ذلك من خلال موافقته على التعديلات الدستورية 1980 التى طرحها الملك المغربى والمتضمنة بتمديد الولاية البرلمانية سنتين فأصبحت من (4) إلى (6) سنوات.

3- ومما يؤخذ على الحزب وقوفه إلى جانب الحكومة خلال التظاهرات التى قامت عام 1980، و لم يطرح الحلول المناسبة لاحتواء الأزمة بما أثار على رصيده الانتخابى فى انتخابات عام 1983-1984.

4- دافع الحزب عن الصحراء الغربية، وعدّها قضية مقدسة ووقف إلى جانب الملك الحسن الثانى عند طرحه حلًا لقضية الصحراء الغربية فى مؤتمر القمة الإفريقية (نيروبي) 1981.

References

1. Author's name not provided], The Democratic Series: Facts and Prospects 1975-1983, Democratic Experience, (n.d.), p. 159.
2. Abdelkader Al-Shawi, Independence Party 1944-1982, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, (Casablanca, 1990), p. 184.
3. Abdul Rahim Saadouni and Dargham Masrouja, Independence Party: Jihad for Equality, Al-Siyassiya Newspaper, Issue 163, (Casablanca, 1989), p. 3.
4. Adel Al-Samlali, "Parties: Erupting Volcanoes of Vitality, Activity, and Conflicts," Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue 179, (Paris, 1980), p. 34; Al-Alam Newspaper, Issue 10970, (Rabat, 1980), p. 1.

5. Article 58 of the Constitution of the Kingdom of Morocco for the year 1972, Al-Anbaa Printing Press, (Rabat 1972), p. 25.
6. Bernabe Lopez Garcia, Moroccan Elections from 1960 to the Present: A Documented Scientific Study, translated by Badeea Kharazi, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, (Casablanca, 2007), p. 112.
7. Eric Laurent, The Memory of King Hassan II, Saudi Research and Publishing Company, (Riyadh, 2002), p. 128.
8. Mark Tessler, The Political Strategy of King Hassan II and the Dimensions of Popular Propaganda Mobilization, translated by the Research and Information Center, (Baghdad, 1985), p. 4.
9. Mohammed Shaqir, Political Decision-Making in Morocco, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, (Casablanca, 1992), p. 109.
10. Muhammad Darif, Moroccan Political Parties, Afriquia Al-Sharq, (Casablanca, 1988), p. 199.
11. Nabih Al-Isfahani, "Continuity and Change in Contemporary Moroccan Politics," International Politics Journal, Issue 56, (Cairo, 1979), p. 91.
12. Nour al-Din Al-Taheri, "The Policy of Arabization of Education in Morocco," Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 165, (Beirut, 1992), p. 133.
13. Rashid Khushana, "More Than a School Year Behind Student Movements," Al-Nahar Al-Arabi wal-Dawli Magazine, Issue 201, (Paris, 1981), p. 8.
14. Ruqayyah Al-Masadiq, Constitutional Law and Political Institutions, Dar Toubkal Publishing, (Casablanca, 1987), Vol. 2, p. 11.

The Participation of the Independence Party of Morocco in the Governemantal Coalition 1977-1983

Karim Salem Hussein Al-Badrani*
Rabha Muhammad Khudair*

Abstract

The Independence Party is pioneer in the national political movement in Morocco. It was founded on January 11, 1944. It is led by Allal El Fassi, Ahmed Blatrig, Ahmed Mekouar, Abdel Karim Ghellab, and others. On the same day, the party submitted a document known as the "Independence Document" to the Sultan of Morocco, Mohammed V, who in turn presented it to the occupying French protection authorities. The most important provisions of the document included ending the protection of Morocco. By this, he would have expressed the people's aspirations for liberation and independence from bilateral colonialism (French-Spanish), and the party had a prominent role in resisting foreign occupation diplomatically and militarily until Morocco gained independence on March 3, 1956, and the party had an important role in political developments after independence and is still To this day it plays a big role in Moroccan political life.

Regarding the period (1977-1983), the Independence Party had activity and positions on political developments in Morocco, the most important of which was the Independence Party's participation in the government coalition to implement its reform program. It also had a position on the constitutional amendments of 1980, and the economic crisis that led to the rise of its 1981 uprising. In the first bread uprising, he also had a role from the African Summit (Nairobi) in Kenya 1981.

Key words: party ؛ Independence ؛ Morocco.

* Master Student/Department of History/College of Arts/University of Mosul.

* Asst.Prof/Department of History/College of Arts/University of Mosul.